

حكم عدة المرأة من زوجها المفقود

د. طه جسام محمد

كلية القانون / جامعة ديالى

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق ، وحبيب الحق ، مولانا ومولى الثقلين شفيعنا يوم العرض الله حبيب الله ورسوله أبي القاسم محمد بن عبد الله ﷺ ، ورضي الله تعالى عن آل بيته الأطهار ، وصحابته الأبرار ، وعن تابعيهم ، ومن اتبعهم بإحسان الى يوم الدين .

أما بعد :

فإن من رحمة الله ﷻ لهذه الأمة أن أنزل عليها كتابه الخالد القرآن الكريم على صدر أفضل الأنبياء والمرسلين رسول الله الى العالمين سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ . وهذا الكتاب قد حوى على أفضل وأكمل شريعة على وجه الأرض ، وهي الشريعة الإسلامية ، التي عالجت كل ما يتعلق بالانسان وما يحيي ، فنظمت كل العلاقات الشخصية ، والأسرية ، والدولية ، فكانت نعم البلسم لكل جرح يصيب المسلمين في كل زمان ومكان وحال .

ولقد أثبتت البشرية بثتى أنواع البلى والمحن والصعاب ، ومن أذر وأعظم هذه البلى والمحن الحروب ، التي تأكل الأخضر واليابس ، وتهلك الحرث والنسل . ومن آثار هذه الحروب فقدان الكثير ممن يخوضها ، ويتركون زوجاتهم وأولادهم في هذه الدنيا لوحدهم ليس لهم إلا الله ﷻ .

وهذا الذي فقد في الحرب أو غيرها له أحكام خاصة أوجبتها الشريعة الإسلامية ، ومن تلك الأحكام ما يترتب على زوجة المفقود حال فقدان زوجها من عدة تعتدها لمعرفة براءة رحمها ، وكذلك احتراماً لحق الزوج . فأحببت أن أبحث في هذا الموضوع المهم الذي أثبتت به الكثير من النساء في زماننا الحاضر ، فأسميت بحثي : (حكم عدة المرأة من زوجها المفقود) .

ومن الأسباب التي دعنتني الى الكتابة في هذا الموضوع المهم كثرة النساء اللواتي فقدن أزواجهن بسبب الحروب المستمرة ، ولحاجة الكثير من النساء لمعرفة الأحكام المترتبة على فقدان أزواجهن ، وبخاصة العدة .

فجاء تقسيمي للبحث على النحو الآتي : فقد جعلته على مقدمة ومبحثين وخاتمة .

تناولت في المقدمة أهمية موضوع البحث ، وسبب اختياري له ، وتقسيمي إياه

وفي المبحث الأول : تناولت تعريف العدة وحكمها ، وتعريف المفقود . فجاء على

م . لبيان .

أما المبحث الثاني ، فقد جعلته للحديث عن حكم عدة المرأة من زوجها المفقود ، وقد

جاء على م . لبيان .

أما الخاتمة فقد لخصت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .
وأخيراً وليس آخراً ، فأسأل الله تعالى أن ينفعنا وينفينا ، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم العرض عليه ، إنه نعم المولى ، ونعم المجيب ، ونعم النصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول

(تعريف العدة وحكمها ، وتعريف المفقود)

الم لب الأول : تعريف العدة ، ومشروعيتها

العدة لغة :

مأخوذة من العد والحساب ، والعد في اللغة : الإحصاء ، وسميت بذلك لاشتمالها على العدد من الإقراء أو الأشهر غالباً فعدة المرأة الم لقة والمتوفى عنها زوجها هي ما تعده من أيام أقرانها ، أو أيام حملها أو أربعة أشهر وعشر ليا ل ، وقيل : تربصها المدة الواجبة عليها وجم العدة : عدد ، كسدره ، وسدر . والعدة بضم العين : الاستعداد أو ما أعدته من مال وسلاح والجم عدد ، مثل غرفة وغرف^(١) .

وفي الاصل ملاح :

هي اسم لمدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها ، أو للتعبد أو لتفجعها على زوجها^(٢) .

حكم العدة ، ودليل مشروعيتها

اتفق الفقهاء على مشروعية العدة ، ووجوبها على المرأة عند وجود سببها .

واستدلوا على ذلك :

بالقرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، والاجماع .

أ - القرآن الكريم :

١ قول الله تعالى : ﴿ والم لقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾^(٣) .

٢ . وقوله تعالى : ﴿ واللأئي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأئي لم يحضن وأولات الأحما ل أجلهن أن يضعن حملهن ﴾^(٤) .

٣ . وقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾^(١) .

(١) ينظر : لسان العرب ٢٨١/٣ ، تاج العروس ٢١١٤/١ .

(٢) ينظر بديان الصنائ ١٨٩/٣ ، التاج والاكليل ٤٧٠/٥ ، التاج المذهب ٢٠٩/٢ .

(٣) سورة البقرة ، الآية/٢٢٨ .

(٤) سورة البقرة ، الآية/٤٤ .

دلّت الآيات الكريمة كلها على وجوب العدة على المرأة إذا طلقها زوجها ، أو مات عنها .

ب - السنة النبوية :

١ ما صح عن أم عية (رضي الله عنها) أن رسول الله ﷺ قال : ﴿ لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ﴾ ^(٢) .

٢ ما صح عن رسول الله ﷺ أنه قال لفاطمة بنت قيس : ﴿ اعتدي في بيت ابن أم مكتوم ﴾ ^(٣) .

٣ ما روي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : ﴿ أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض ﴾ ^(٤) .

وجه الدلالة من الأحاديث : دلّت الأحاديث النبوية الشريفة على وجوب العدة على المرأة ؛ لأمر النبي ﷺ والأمر يدل على الوجوب .

ج - الإجماع :

أجمعت الأمة على مشروعية العدة ووجوبها من عصر الرسول ﷺ إلى يومنا هذا دون تكثير من أحد ^(٥) .

الم - لب الثاني : تعريف المفقود

المفقود لغة :

المفقود مشتق من إلفق ، وهو في اللغة بمعنى الضياع ، يقال : فلان فقد الشيء فقدانا ، أي اضله وضاع منه . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَفَقَدَ الْبَنِيَّ إِسْرَافًا لَا يَرَى الْهَدْيَ أُمًّا كَانَتْ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ ^(٦) .

وافقدوا الشيء بمعنى : طلبه عند غيبته ، وتفقد الشيء بـ لبه عند غيبته ^(٧) .

والعرب تـ لـ ق لفظة (فاقد) على المرأة التي مات زوجها أو ولدها أو حميمها ^(٨) .

قال الزيلعي إن الفقد من الاضداد في اللغة ، يقول الرجل : فقدت الشيء : أي اضلته ، وفقدته : أي طلبته ، وكل من المعنيين متحقق في المفقود فهو قد ضل عن اهله ، وهم ماضون في طلبه ^(٩) .

(١) سورة البقرة ، الآية / ٢٣٤ .

(٢) صحيح مسلم ١١٢٧/٢ .

(٣) صحيح مسلم ١١١٤/٢ .

(٤) سنن ابن ماجة ٦٧١/١ . وهذا اسناد صحيح رجاله موثقون . ينظر : مصباح الزجاجة ١٣٠/٢ .

(٥) ينظر : المغني ٧٨/٨ .

(٦) سورة النمل ، الآية / ٢٠ .

(٧) ينظر : لسان العرب ، مادة (فقد) .

(٨) ينظر : تاج العروس (فقد) .

(٩) ينظر : تبيين الحقائق ٣١٠/٣ .

المفقود اصدا : تفاوتت عبارات الفقهاء في تعريف المفقودم اتفاقهم في معناه فقد عرفه الحنفية ، والشافعية بأنه الغائب الذي انق - خبره ولا يعلم حاله ، أهو حي يرزق أم ميت زاهق^(١) .

اما المالكية فقد عرفوه بأنهم انق خبره ، وممكن الكشف عنه^(٢) . وعرفه الحنابلة بمثل تعريف الحنفية ، فقالوا بأنه : من لا تعلم له حياة ولا موت لانق اع خبره^(٣) .

والملاحظ أن الفقهاء قد اتفقوا على أن المفقود هو من جهل حال حياته ، ولا يعرف أحي هو ، أم ميت ؟

وبذلك خرج من كان غائبا عن اهله م معرفة مكانه وامكان الاتصال به كالمسافر ، والاسير ، والمسجون .

والذي يبدو لي من خلال استعراض التعاريف : أن تعريف الحنفية والشافعية هو الأرجح .

حيث ما ذهب اليه المالكية في تعريفهم : من امكان الكشف عنه ، فهو في حيز الامكان ، لا في حيز الوجود .

المبحث الثاني

(حكم عدة المرأة من زوجها المفقود)

المفقود لا يخلو من أمرين : إما أن يكون ممن لا يعلم خبره ، أو يكون ممن يعلم خبره .

وعليه فسيكون هذا المبحث على مابين :

الم لب الأول : عدة المرأة من زوجها المفقود ممن يعلم خبره

إن فقد الزوج ، ومكن الاتصال به ، والوقوف على خبره ومراسلته ، فهو بهذا كالحاضر .

وعليه فإن عقد الزواج مستمر ، وتبقى الزوجة في ذمة الزوج ، ولا يمكن فسخ العقد إلا إذا علم يقينا طلاقه لها ، أو طالبت المرأة القضاء بالتفريق بينها وبين زوجها ، لضرر حل بها جراء فقد زوجها كعدم الانفاق عليها ذافلها وقد طلاق الزوج عليها ، أو فرق بينهما القضاء بناء على طلبها ، فإنها تعد في هاتين الحالتين .

ولا تخلو زوجة المفقود إن طلقت إما أن تكون من ذوات الحيض ، أو حاملا . ففي هذا الم لب مسألتان :

المسألة الأولى : عدة زوجة المفقود إن كانت من ذوات الحيض .

(١) ينظر : تبين الحقائق ٣/٣١٠ ، شرح فتح القدير ٤/٤٤٠ .

(٢) ينظر : مواهب الجليل ٤/١٥٥ .

(٣) ينظر : الكافي ٢/٥٦٦ .

المسألة الثانية : عدة زوجة المفقود إذا كانت حاملاً .

المسألة الأولى : عدة زوجة المفقود إن كانت من ذوات الحيض

إن كانت الم لقة من ذوات الحيض ، فلا تخلو إما : أن تكون حرة ، أو أمة ، ولكل واحدة منهما حكم عدة الم لقة الحرقة كانت زوجة المفقود الم لقة حرة ، فلا خلاف بين الفقهاء في أعدتها من الم لقا ق ثلاثة قروء^(١) .

واستدلوا : بقوله تعالى ﴿وَالْمُ لَقَاتُ يَنْرَبِّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢) .

وجه الدلالة : أمر الله ﷻ لقة الحرة أن تعتد بثلاثة قروء ، والأمر يدل على الوجوب .

أما إذا كانت الزوجة أمة ، فقد اختلف العلماء في عدتها على مذهبين :

المذهب الأول : إن عدة الأمة قراءان .

روي ذلك عن : عمر ، وابنه عبد الله ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وسالم ، والقاسم بن محمد ، والحسن ، والنخعي ، وزيد بن اسلم ، والزهرري ، ويحيى بن سعيد ، وربيعة ، وقتادة ، والثوري ، واسحاق .

واليه ذهب : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد^(٣) .

واستدلوا بما يأتي :

□ ما روي أن النبي ﷺ قال : ﴿طَلَاقُ الْأُمَّةِ تَلِيْقَتَانِ ، وَقُرُوءُهَا حَيْضَتَانِ﴾^(٤) رواه الحاكم في المستدرک

.. إن الشريعة الإسلامية فرقت بين الأمة والحرة في الأحكام الشرعية ، فأوجب على الأمة نصف الحد الواجب على الحرة الزانية ، فكذا تعتد الأمة بحيضتين ، وإنما جعلت حيضتان ؛ لأن الحيضة الواحدة لا تنبعض^(٥) .

(١) ينظر : المنتقى ١٠٠/٤ ، المغني ٤٥٢/٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية / ٢٢٨ .

(٣) ينظر : الهداية ٢١/٢ ، المنتقى ١٠٠/٤ ، مغني المحتاج ٣٨٦/٣ ، المغني ٤٥٩/٨ .

(٤) المستدرک على الصحيحين ٢٠٥/٢ .

(٥) ينظر : بداية المجتهد ٩٣/٢ .

المذهب الثاني : إن عدة الأمة مثل عدة الحرة ، فتعد بثلاثة قروء .

روي ذلك عن : ابن سيرين .

واليه ذهب : الظاهرية^(١) .

واستدلوا بما يأتي :

قوله تعالى ﴿وَالْمُتَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢) .

وجه الدلالة : إن لملأ هي ممن يذلق عليها اسم الملقاة ، فبذلك تدخل في عموم الآية ، فوجب عليها أن تعد بثلاثة قروء^(٣) .

الترجيح :

الذي يبدو لي أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء ، وهو أن عدة الأمة قرءان هو الراجح ؛ وذلك لقوة الأدلة التي استدلوا بها ؛ ولأن النصوص الشرعية أوجبت التفريق بين الأمة والحرة في الأحكام الشرعية . ولما استدل به أصحاب المذهب الثاني فعموم يخصه قوله لوسول الله ﷺ : «هلا ق الامة تليقتان ، وقرؤها حيضتان»^(٤) .

المسألة الثانية

عدة زوجة المفقود إذا كانت حاملاً

إذا لحق زوجة المفقود بالطلاق من زوجها ، أو التفريق بينهما من قبل القاضي بناء على طلب الزوجة ، وكانت حاملاً وجب عليها أن تعد . وعدتها تنتهي بوض حملها . وقد اتفق الفقهاء على ذلك .

قال ابن قدامة : (لم هل العلم في جميع الأعصار على أن الملقاة الحامل تنتقض عدتها بوض حملها)^(٥) .

واستدلوا :

بقوله تعالى ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٦) .

وجه الدلالة : هذا نص في بيان عدة الحامل قبل أن تنتهي بوض الحمل .

(١) ينظر : بداية المجتهد ٩٣/٢ ، المطب ٥٥/١٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية / ٢٢٨ .

(٣) ينظر : المطب ٥٥ / ١٠ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) ينظر : المعني ٤٧٣/٨ .

(٦) سورة البقرة ، الآية / ٤ .

الم لب الثاني عِدَة المرأة من زوجها المفقود المنق خبره

ذًا فقد الزوج وانق عت أخباره ولم يمكن الاتصال به ، فمن حق زوجته أن تلب بالفرقة ، والفرقة التي تق بينهما في هذه الحالة إنما هي بحكم القاضي على زوجها بوفاته بعد تحديد مدة تنتظر فيها الزوجة زوجها من قبل القاضي .

وعليه فإنها تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، ولا تخلو إما أن تكون حاملا ، أو غير حامل وعليه سيتكون هذا الم لب من مسألتين :

المسألة الأولى

عدة زوجة المفقود الذي لا يعلم خبره وكانت حاملا

اختلف العلماء في عدتها على ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول إن من توفى عنها زوجها وكانت حاملا ، فعدتها تنتهي بوضد الحمل

وروي ذلك عن : ابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي هريرة رضي الله عنه ، والاوزاعي ، والثوري .

واليه ذهب : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والظاهرية ^(١) .

والحجة لهم :

ما صح عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، إن أباه كتب الى عمرو بن عبد الله بن الارقم يأمره أن يدخل سبيعة بنت الحرث الإسلامية فيسألها عن حديثها ، وعما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استفتته ، فكتب عمر بن عبد الله الى عبد الله بن عتبة يخبره : ﴿ إن سبيعة أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة ، وهو من بني عامر بن لؤي ، وهو ممن شهد بدرا ، فتوفى عنها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تعلق ^(٢) من نفاسها تجملت للخباب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك ، رجل من بني عبد الدار ، فقال لها : ما لي أراك متجملة لعلك ترتجبن النكاح ؟ إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت بسبيعة ، فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت ، فأتييت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك ، فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزويج إن بدا لي رضي الله عنه رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ^(٣) .

وجه الدلالة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بين أن مدة عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي عند وضد الحمل ، فإذا وضعت حلت ، وجاز لها أن تتزوج ممن تريد .

(١) ينظر : الهداية ٢٢/٢ ، القوانين الفقهية ١٥٧/ ، معالم السنن ٢٠٣/٣ ، المهذب ١٤٥/٢ ، فتح الباري ٥٩٢/٩ ، المغني ٩٥/٨ ، سبل السلام ١١٢٤/٣ ، نيل الاوطار ٢٨٨/٦ ، المطى ٢٦٣/١٠ .

(٢) تعلقناي انق - نفاسها وطهرت . ينظر : شرح مسلم ، للنووي ١٠٩/١٠ ، النهاية في غريب الحديث والاثار ١٨٧/٢ .

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٨٦/٩ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٣٦١/١٠ ، سنن أبي داود ٢٩٣/٢ .

المذهب الثاني : إنها تعتد بأبعد الأجلين ^(١) .

وروي ذلك عن : علي ، وابن عباس رضي الله عنهما ، وابن سيرين ، والشعبي ، وسحنون من المالكية .

واليه ذهب : الامامية ، والزيدية ^(٢) .

والحجة لهم :

١ . عموم قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ ^(٣) .

ويرد : بأن الآية محمولة على غير الحوامل ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَأُولَاثُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٤) ، وعلى هذا : فإن قيل إن عموم هاتين الآيتين متعارض ، رُجِدَ إلى حديث سبيعة الاسلمية السابق ، فهو مرجح لتخصيص عموم الآية الأولى ^(٥) .

على أنه قد قيل : بأن الرواية عن علي رضي الله عنه ، وإن ابن عباس رضي الله عنهما عن قوله ^(٦) .

٢ إن الجم بين الآيتين أولى من غيرهما لأن أحدهما بينت أن العدة بوضد الحمل م لقا ، ولم تحدد لذلك وقتا معينا ، والاية الأخرى جعلتها أربعة أشهر وعشرا ، فالجم بين هاتين الآيتين أفضل من اللجوء إلى الأخذ بأية وضد الحمل فحسب ^(٧) .

وأحيب بأن الجم أولى إن لم يكن هناك دليل ، وهو هاهنا موجود لثبوت حديث سبيعة وصحته ^(٨) .

المذهب الثالث : إنها لا يصح نكاحها حتى تهر من نفاسها .

روي ذلك عن !الشعبي ، والحسن ، والنخعي ، وحماد ، واسحاق ^(٩) .

ويحتج لهم : بما جاء في حديث سبيعة الاسلمية السابق : ﴿ فلما تعلت من نفاسها تجملت للذئب... الخ ﴾ ^(١٠) .

وجه الدلالة : إن ذلك كان منها بعد طهرها من النفاس .

(١) الأجلين هما إما وضد الحمل ، أو الأربعة أشهر وعشرة أيام فإذا كانت مدة الحمل أطول من الأربعة أشهر وعشرا تنتهي عدتها بوضد الحمل ، وإذا كانت الأربعة أشهر وعشرا أطول من مدة الحمل تنتهي عدتها بانتهاء الأربعة أشهر وعشرا .

(٢) ينظر : المغني ٨/٩٥ ، فتح الباري ٩/٥٩٢ ، الروض النضير ٤/١٣ المختصر الناف ٢٢٥/ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٣٤ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٤/ .

(٥) ينظر : شرح مسلم ، للنووي ١٠/١٠٩ .

(٦) ينظر : المغني ٨/٩٥ .

(٧) ينظر : الروض النضير ٤/١١٣ ، سبل السلام ٣/١١٢٥ .

(٨) ينظر : فتح الباري ٩/٥٩٢ - ٥٩٣ ، سبل السلام ٣/١١٢٥ .

(٩) ينظر : المغني ٨/٩٦ ، شرح مسلم ، للنووي ١٠/١٠٩ .

(١٠) سبق تحريجه .

وأجيب : بأن هذا إخبار عن وقت سؤالها ، فلا حجة فيه ، وإنما الحجة في قوله ﷺ لها : ﴿ بأنها حلت حين وضعت حملها ﴾^(١) .

الترجيح :

والذي يبدو لي ان ما ذهب اليه جمهور الفقهاء هو الراجح لورود النص الصحيح بانتهاء عدة الحمل بوضد الحمل كما دل عليه حديث سبيعة ، واما ما نقل عن علي وابن عباس رضي الله عنهم ففيه نظرا لما اورد ريق عن علي فمن وجه منق . وعليه لا يصح الاعتماد عليه ببيان مذهبه .

واما ما نقل عن ابن عباس ﷺ فقد روي انه رجى الى مذهب الجمهور بعد وقوفه على حديث سبيعة^(٢) ، وبذلك لا يعرف خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في ان المتوفى عنها زوجها وهي حامل تنتهي عدتها بوضد الحمل .

المسألة الثانية عدة زوجة المفقود الذي لا يعلم خبره إذا لم تكن حاملاً

اما اذا كانت زوجة المفقود التي حكم بوفاة زوجها غير حامل ، فقد تجمل العلماء على : أن عدتها أربعة أشهر وعشرا .

نقل الاجماع على ذلك ابن قدامة^(٣) .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي الأمي الأمين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين . أما بعد : ففي ختام هذا البحث الذي بذلت فيه ما وفقتي الله اليه ، توصلت الى نتائج ، أخصها فيما يأتي :

- ١ . إن العدة واجبة أوجبها الله ﷻ على المرأة عند طلاقها من زوجها ، أو عند وفاته .
- ٢ . لم يختلف العلماء في حكم العدة من حيث الأصل ، ولكنهم اختلفوا في بعض تفاصيلها .
- ٣ . إن الحكمة من تشري العدة هي لمعرفة براءة رحم المرأة ، أو للتعبد ، أو لتفجتها على زوجها - والله أعلم - .
- ٤ . إني أرجح الأقوال في تعريف المفقود هو الغائب الذي انق . خبره ، ولا يعلم حاله أهو حي يرزق ، أم ميت زاهق ؟
- ٥ . المفقود لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون ممن يعلم خبره ، أو ممن لا يعلم خبره ، ولكل واحد من هذين الأمرين حكم خاص به .
- ٦ . حال زوجة المفقود إما أن تكون م لقة منه بوضو ل خبر طلاقها منه اليها ، أو أن تكون م لقة منه بحكم القاضي .

(١) ينظر : شرح مسلم ، للنووي ١٠/١٠٩ .

(٢) ينظر : المغني ٨/٤٧٣ .

(٣) ينظر : المغني ٨/٤٧٠ .

٧. إن زوجة المفقود الملقاة إما أن تكون من ذوات الحيض ، أو أن تكون حاملا ، ولكل واحد من الأمرين حكم .
٨. وجوب العدة على زوجة المفقود ، سواء كانت حرة ، أو أمة ، فكلاهما يشتركان في هذا الحكم .
- هذا آخر ما فتح الله علي به من الكتابة في هذا الموضوع ، فأسأل الله تعالى أن يجعله في ميزان حسناتي ، وأن يتقبله مني . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .
- المصادر والمراجع
- بداية الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (ت٥٨٧هـ) قدم له وخرج حاشيته احمد المختار ، مبعة العاصمة - القاهرة .
٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (ت٥٩٥هـ) مبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
٣. تاج العروس في جواهر القاموس ، محمد الحسيني الزبيدي ، تحقيق عبد العليم الصدوق ، دار صادر - بيروت ، ١٣٨٦هـ .
٤. التاج والاكلیل لمختصر خليل ، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق (ت ٨٩٧هـ) المبعة الثانية ، دار الفكر - بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٥. تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، المبعة الكبرى الاميرية ، مصر ، ١٣١٥هـ .
٦. الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ، لشرف الدين الحسين بن محمد السياغي ، المملكة العربية السعودية ، ١٣٨٨هـ .
٧. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جملة أدلة الأحكام ، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) ، تحقيق : إبراهيم عصر ، دار الحديث - القاهرة .
٨. سنن ابن ماجة ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت .
٩. سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، طبعة المكتبة العصرية - بيروت ، لبنان .
١٠. شرح النووي على صحيح مسلم ، لنحیی بن شرف الدين النووي على صحيح مسلم (ت ٦٧٦هـ) ط٢ دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٧٢م .
١١. شرح فتح القدير ، للمحقق الكمال بن الهمام على الهداية شرح بداية المبتدئ ، المبعة الكبرى الاميرية - مصر ، ١٣١٨هـ .
١٢. صحيح البخاري ، لمحمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) دار ابن كثير ، بيروت - لبنان ، ط٣ .
١٣. صحيح مسلم بشرح النووي ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) المبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ١٩٢٩م .

- ١٤ . فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٩٨٩ م .
- ١٥ . القوانين الفقهية ، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) ، الدار العربية للكتاب - ليبيا ، ١٩٨٨ م .
- ١٦ . الكافي ، للإمام موفق الدين أبي محمد عيد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) ، تحقيق زهير الشاويش ، البعة الثالثة ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٩٨٢ م .
- ١٧ . لسان العرب ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت ٧١١ هـ) دار لسان العرب - بيروت .
- ١٨ . المحلى ، للإمام محمد بن علي بن أحمد ابن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) منشورات المكتب التجاري للبعة والنشر - بيروت .
- ١٩ . المختصر الناف في فقه الامامية ، لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي (ت ٧٧١ هـ) البعة الثانية ، مبعة وزارة الاوقاف - مصر ، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٢٠ . المستدرک علی الصحیحین ، لابی عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت : ٤٠٥ هـ) مكتبة ومبعة اب النصر الحديثة - الرياض .
- ٢١ . معالم السنن ، لأبي سليمان أحمد بن أحمد البستي (ت ٣٨٨ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي ، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٨٠ م . بوع م . تهذيب السنن ومختصر سنن أبي داود .
- ٢٢ . المغني ، لأبي عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) . دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٢ هـ .
- ٢٣ . مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج ، لمحمد الشربيني ، مبعة مصد في الحلبي - مصر ، ١٣٧٧ هـ .
- ٢٤ . المنتقى شرح موطأ الإمام مالك ، للباقي (ت ٤٩٤ هـ) ط ١ دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٣٢ هـ .
- ٢٥ . المهذب ، للإمام موفق ابني اسحاق الشيرازي ، مبعة عيسى البابي الحلبي - مصر .
- ٢٦ . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لابي عبد الله محمد بن محمد ال رابلسي ، المعروف بالحداب ، مبعة دار الكتاب اللبناني - بيروت .
- ٢٧ . النهاية في غريب الحديث ، لأبي السعادات المبارك محمد الجزري المعروف بـ(ابن الاثير) (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق بطاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد ال ناحي ، دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ٢٨ . نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) ، دار الجيل - بيروت ، ١٩٧٣ م .
- ٢٩ . الهداية شرح بداية المبتدئ لعلي المرغيناني ، م بوع بصلب فتح القدير ، المبعة الاميرية ، ط ١ ، ١٣١٥ هـ .